

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والخمسون بعد المائة

EB156/32

البند ٢٤-٢ من جدول الأعمال المؤقت

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥

خطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة

تقرير من المدير العام

المعلومات الأساسية

١- أقر المجلس في المقرر الإجرائي م١٥٢(١٦) (٢٠٢٣) خطة تنفيذ الإصلاح المقدمّة من الأمانة. وكانت التقارير السابقة بشأن خطة التنفيذ قد نظر فيها الاجتماعان السابع والثلاثون والثامن والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي^١ والمجلس التنفيذي في دورتيه الثانية والخمسين بعد المائة والرابعة والخمسين بعد المائة^٢، وجمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون في أيار/مايو ٢٠٢٣ وجمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون في أيار/مايو ٢٠٢٤^٣، وذلك من خلال الاجتماعين التاسع والثلاثين والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة^٤.

٢- وتدخل إجراءات الإصلاح التي تنص عليها خطة التنفيذ في نطاق اختصاص الأمانة، وتستهدف مواصلة تحسين أدائها وتعزيز عملياتها الخاصة بالميزنة وإعداد البرامج والتمويل والحوكمة، وخضوعها للمساءلة. وتتكامل هذه الإجراءات ومنجزاتها المستهدفة وتتآزر على نحو متبادل مع التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء (فرقة العمل) المعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية لمنظمة الصحة العالمية (المنظمة)^٥، التي تقع ضمن المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والأمانة.

٣- وكما هو مذكور في ملحق الوثيقة م٣٣/١٥٢، وفي المقرر الإجرائي م١٥٢(١٥) (٢٠٢٣)، طُلب من الأمانة المُضي قدماً بسِت من توصيات فرقة العمل البالغ عددها ١١ توصية و ١٨ إجراءً فرعياً من أصل ٢٧ إجراءً من إجراءاتها الفرعية. وقد نظر المجلس التنفيذي في التقدّم المُحرَز في إجراءات الأمانة هذه في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة^٦. ويرد المزيد من المعلومات المحدّثة فيما يتعلق بهذه التوصيات في الوثائق م٢٩/١٥٦ وم٣٠/١٥٦ وم٣١/١٥٦.

١ الوثيقتان م٤/١٥٢، وم٢/١٥٣.

٢ الوثيقة م٣٤/١٥٢؛ وانظر أيضاً الوثيقة م٢٠٢٣/١٥٢/٢ سجلات/٢، المحاضر الموجزة للجلسة الرابعة عشرة؛ والوثيقة م٣٢/١٥٤؛ والوثيقة م٢٠٢٤/١٥٤/٢ سجلات/٢ المحاضر الموجزة للجلسة الرابعة.

٣ الوثيقتان ج٣١/٧٦ وج٢٨/٧٧.

٤ الوثيقتان م٤/١٥٤ وج٤٠/٧٧.

٥ الوثيقة م٣٣/١٥٢.

٦ الوثائق م٣٣/١٥٤، وم٣٣/١٥٤ إضافة ١، وم٣٣/١٥٤ إضافة ٢، وم٣٣/١٥٤ إضافة ٣ تنقيح ١، وم٣٤/١٥٤، وم٣٤/١٥٤ إضافة ١، وم٣٤/١٥٤ إضافة ٢.

التآزر على نطاق مسارات الإصلاح

٤- عند تنفيذ إجراءات الإصلاح، ركزت الأمانة على تحقيق أقصى قدر من التآزر والمواءمة عبر خطة التنفيذ وغيرها من مسارات العمل الحالية، من أجل تقوية نُظُمها المعنية بشؤون المساءلة والإدارة. وتشمل مسارات العمل هذه أعمال فرقة العمل، والمبادرات الواردة في خطة التحول التي استهلها المدير العام، وخطة العمل لإحداث الأثر على المستوى القطري للفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج،^٧ والعمل على منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، والتطورات الجارية في النُظُم الرئيسية، مثل مشروع نظام إدارة الأعمال. وتستند خطة التنفيذ أيضاً إلى القرارات والمقررات الإجرائية الصادرة عن الأجهزة الرئاسية للمنظمة والتوصيات المقدمة إلى الأمانة وتُكمّلها، وإلى الدروس المستفادة والتحليلات التي تتناول الفجوات التي وردت في العديد من التقييمات، وعمليات المراجعة والتقييمات الخارجية.^٨ ولا غنى عن هذه الجهود لتمكين الأمانة من تنسيق التنفيذ، والاستفادة من الجهود المنهجية وأنشطة التعلم على نطاق المنظمة ككل بالاستناد إلى جانبي التقارب والتكامل.

٥- وأولت الأمانة الأولوية للتنفيذ وتواصل إيلاءها تلك الأولوية له بما يكفل الاتساق وتتبع الإجراءات الواردة في جميع مسارات الإصلاح، استناداً إلى الموارد المتاحة: خطة التنفيذ (٩٧ إجراءً) وفرقة العمل (١١ توصية، و ٢٧ إجراءً فرعياً) وخطة التحول (٤٣ مبادرة) وخطة العمل لإحداث الأثر على المستوى القطري (٩٥ إجراءً). ويرد أدناه وصف مفصل للأثر الشامل لهذه الإجراءات.

٦- ومع أن التقدم المحرز كان كبيراً ومطرداً، فقد تمثلت العبر الرئيسية المستخلصة منه في أن تنفيذ الإجراءات والتوصيات بكامل نطاقها يتطلب مستويات مختلفة من الجهد والوقت لإنجازها، وأن مجموع الإجراءات الفردية يعزز مختلف أجزاء النظم التي تؤدي إلى تحقيق نتائج متوقعة. ويتبين أيضاً تنفيذ إجراءات معينة بتباين مدى اعتمادها على نُظُم العمليات المؤسسية الأخرى ذات الصلة لضمان الفعالية، وعلى قرارات الدول الأعضاء في بعض الحالات.

معلومات محدّثة عن التقدم المُحرَز بشأن خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة

٧- يمكن للدول الأعضاء الوصول إلى لوحة متابعة مخصّصة على بوابة الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظمة لرصد خطة التنفيذ، وهو ما يسهل الإبلاغ الروتيني والشفاف عن التقدم المُحرَز.^٩ وبالمثل، يمكن رصد التقدم المُحرَز فيما يتعلق بتوصيات فرقة العمل والأجهزة الرئاسية المقدّمة إلى الأمانة، عن طريق لوحات متابعة إضافية متاحة على البوابة.

٨- وقد أُحرِز تقدّم مطّرد منذ صدور التقرير الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ بشأن خطة التنفيذ (انظر الجدول). فخلال الأشهر الاثني والعشرين الماضية (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤)، زاد عدد الإجراءات المنفّذة من ٣٨ إلى ٨٥ إجراءً، ممّا يعكس زيادة في نسبة التنفيذ من ٣٩٪ إلى ٨٨٪. وعملاً بالطلب الوارد في الوثيقة ج٧٧/٤٠، فقد أضافت الأمانة إجراءً آخر إلى خطة التنفيذ في حزيران/يونيو ٢٠٢٤. ومنذ صدور التقرير المرحلي الأخير المقدّم إلى جمعية الصحة في أيار/مايو ٢٠٢٤، نفذت الأمانة أربعة إجراءات إضافية.

٧ انظر الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨ من الوثيقة مت ٢/١٥٤.

٨ انظر الوثيقة مت ٣٤/١٥٢، الفقرات من ٩ إلى ١٣.

٩ انظر تتبع إجراءات خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة: لوحة متابعة منظمة الصحة العالمية بصدد تتبع خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة بشأن إجراءات الإصلاح (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥).

١٠ مثلاً هو ملاحظ في الفقرة ٨(ج) من الوثيقة ج٧٧/٤٠، فقد أوصت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة جمعية الصحة بإضافة إجراء آخر إلى خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة "يتمثل في أن يعد مكتب التقييم خطة عمل لمعالجة التحسينات المطلوبة في إطار سياسات المنظمة ونُظُمها وعملياتها بما يتماشى مع استنتاجات الدراسة المقارنة لوظيفة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة".

الجدول: التقدم المُحرز بشأن خطة التنفيذ، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤

تاريخ البيانات والتقرير	إجمالي عدد الإجراءات	عدد الإجراءات المنفذة	عدد الإجراءات قيد التنفيذ	النسبة المئوية للإجراءات المغلقة	النسبة المئوية للإجراءات المفتوحة
كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ (الوثيقة م٣٤/١٥٢)	٩٨	٣٨	٦٠	٣٩	٦١
آذار/مارس ٢٠٢٣ (الوثيقة ج٣١/٧٦)	١١٩٦	٤٢	٥٤	٤٤	٥٦
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ (الوثيقة م٣٤/١٥٤)	٩٦	٦٧	٢٩	٧٠	٣٠
نيسان/أبريل ٢٠٢٤ (الوثيقة ج٢٨/٧٧)	٩٦	٨١	١٥	٨٤	١٦
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ (الوثيقة م٣٢/١٥٦)	١٢٩٧	٨٥	١٢	٨٨	١٢
الإجراءات المتوقعة إغلاقها في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤	٩٧	٨٨	٩	٩١	٩

٩- ومن بين الإجراءات الاثني عشر الجاري تنفيذها حالياً، يتعلق اثنان بالمساءلة (تفويض السلطة، والتقييم)؛ ويتعلق واحد بالترويج لتغيير الثقافة لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ ويتعلق اثنان بتعزيز الأثر في البلدان؛ وتتعلق ثلاثة بالحوكمة (بما في ذلك التعددية اللغوية، وتقدير تكاليف القرارات)؛ ويتعلق واحد بالتمويل (تمويل المخرجات ذات الأولوية العالية)، وتتعلق ثلاثة برصد النتائج أو الإبلاغ عنها (بما في ذلك منهجية تسجيل النتائج) في إطار فئة الميزانية البرمجية. ويمكن الاطلاع على تصنيف هذه الإجراءات وحالتها في وثيقة متاحة على بوابة الدول الأعضاء وعلى لوحة متابعة خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة. ١٣

١٠- وأُغلق في وقت تدوين هذا التقرير ٨٥ إجراء؛ وإضافة إلى ذلك، فإن من المتوقع أن يكتمل بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ تنفيذ ثلاثة إجراءات أخرى (ليصل بذلك مجموع الإجراءات إلى ٨٨ إجراءً، ويعكس نسبة تنفيذ قدرها ٩١٪).

الأثر

١١- لقد أدى الأثر الذي أحدثته إجمالاً إجراءات الإصلاح التي استكملت الأمانة تنفيذها - وخاصة خطة التنفيذ وتوصيات فرقة العمل التي طُلب إلى الأمانة أن تؤيدها، وخطة التحول وسائر الإصلاحات الجارية/الجهود المبذولة لتطوير النظام - إلى إحداث تغيير تدريجي بفضل تعزيز مساءلة المنظمة وشفافيتها وفعاليتها ونظام الرقابة الداخلية والضمانات لصالح موظفي المنظمة والمستفيدين منها، وزيادة أثرها على مستوى البلدان، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لأولويات الدول الأعضاء وتحقيق النتائج وقياسها.

١١ في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٢٣، حُدثت توصية واحدة (الإجراء الأصلي ألف ١٧) وفقاً لطلب من دولة عضو مُدرج في الوثيقة م٣٤/١٥٢، وُدِّع إجراء ثان بشأن الموارد البشرية، الذي كان مكرراً، ليظهر مرة واحدة (دُمِّج الإجراء الأصلي ألف ٣٧ مع باء ٢٤).

١٢ انظر الفقرة ٨ من هذا التقرير.

١٣ انظر تتبع إجراءات خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة: لوحة متابعة منظمة الصحة العالمية بصدد تتبع خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة بشأن إجراءات الإصلاح (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥).

١٢- ومن الضروري لتحقيق النتائج المنشودة من خطة التنفيذ^{١٤} تعزيز عمليات الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية ونظمها التنظيمية التي تستند إليها وشفافية المنظمة تعزيزاً كبيراً، والتي تستجيب جميعها لأولويات الدول الأعضاء والمدير العام في مجال القيادة.

١٣- ونتيجة هذه التحسينات المدخلة على النظم المجال أمام المنظمة للاستجابة للبيئات والسياسات والاتجاهات العالمية والأزمات والطوارئ السريعة التغير والمعقدة ومنع الفاشليات/ الأوبئة وتعزيز قدرة البلدان على تدعيم نظمها الصحية بما يكفل الإنصاف في إتاحة خدماتها لسكانها.

١٤- **الميزانية البرمجية،^{١٥} وبرنامج العمل العام الرابع عشر، والتوجه إلى النتائج والإبلاغ عنها.** وقد أدى تنفيذ المجموعة الكاملة المكونة من ١٦ إجراء بشأن إعداد الميزانية البرمجية، وثمانية إجراءات من أصل ١١ إجراء بشأن توضيح النتائج والإبلاغ عنها، وخمسة إجراءات من أصل ستة إجراءات بشأن تمويل الميزانية البرمجية (مواعمة الميزانية البرمجية مع التمويل، وخمسة إجراءات تتعلق بتخصيص الموارد)، إلى زيادة كبيرة في الشفافية وفهم الدول الأعضاء للميزانية البرمجية وأولوياتها. ولم تشهد السنوات الأخيرة اتساعاً مماثلاً في نطاق الإصلاحات وأساليب التشاور الجديدة مع الدول الأعضاء في إطار التركيز على تحسين عملية تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتحقيق أوجه الكفاءة وصياغة النتائج ورصدها والإبلاغ عنها.

١٥- وأدى كذلك تعزيز النظم الجديدة والمحسنة للعمليات التشاورية بشأن إعداد الميزانية البرمجية وعرضها إلى تمكين الدول الأعضاء من فهم الميزانية البرمجية والمشاركة فيها من خلال استخدام العديد من المنصات الرقمية الجديدة المصاحبة للميزانية البرمجية؛ وتعزيز عملية تحديد الأولويات على نطاق المنظمة؛ وتحسين المواعمة مع برنامج العمل العام ونظرية التغيير وإطار النتائج اللذين يبينهما. وتشمل المعلومات المقدمة بيانات مفصلة عن تحديد أولويات المخرجات، حسب البلدان؛ وتقدير تكاليف المخرجات وتكاليف الميزانية البرمجية ككل؛ وإيضاحات بشأن كيفية تخصيص الاشتراكات المقدرة (إلى جانب مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس أثر الزيادة في الاشتراكات المقدرة)، وبشأن كيفية تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج داخل المنظمة، ومبادئ لتوجيه تخصيص الزيادة في الاشتراكات المقدرة وتقديم التقارير عن أوجه الكفاءة التشغيلية إلى الأجهزة الرئاسية.

١٦- **التمويل.** استكمالاً لتمويل الميزانية البرمجية، نفذت الأمانة جميع الإجراءات الأربعة لتحسين فهم عملية استرداد التكاليف وإدارة الشؤون المالية وتعزيزها، فضلاً عن تقييم الموارد المتاحة وخيارات التمويل اللازمة لتلبية أولويات الميزانية. كما وضعت الأمانة مجموعة تعديلات على اللائحة المالية والنظام المالي^{١٦} - وهي الأولى من نوعها على مدى عقد من الزمن - واعتمدتها جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون، مما أفضى إلى مواصلة تعزيز إدارة الشؤون المالية للمنظمة. وعملاً بالإجراءات الواردة في خطة التنفيذ وطلب المجلس التنفيذي الوارد في المقرر الإجرائي م٢٠١٥(١٥)، اضطلعت الأمانة بعملية تحديث للنتائج الرئيسية المستمدة من التقرير الصادر في عام ٢٠١٢ بشأن استرداد التكاليف^{١٧} والمقدم إلى دورة المجلس التنفيذي الرابعة والخمسين بعد المائة،^{١٨} والذي حث المجلس في هذا الشأن في مقرره الإجرائي م٢٠٢٤(٤) (٢٠٢٤) الدول الأعضاء والجهات المانحة على التقليل إلى أدنى حد من طلبات خفض معدلات استرداد التكاليف غير المباشرة، مع ضمان تمويل مستويات ملائمة من التكاليف المباشرة، في الوقت ذاته، للتمكن من تحقيق نتائج جيدة. كما شجع المجلس جميع الجهات المانحة على مواصلة جهودها لتعزيز التمويل الطوعي المقدم إلى المنظمة في الوقت المناسب والمتسم بالمرونة الكاملة أو بطابع مواضيعي على الأقل، إلى جانب استرداد التكاليف على النحو المناسب.

١٤ تتضمن خطة التنفيذ سبع فئات مواضيعية واسعة النطاق من الإصلاحات، وهي: الوظائف والنظم المتعلقة بالمساءلة؛ والأثر على المستوى القطري؛ والتمويل؛ والحوكمة؛ والموارد البشرية؛ والميزانية البرمجية؛ وتعبئة الموارد.

١٥ تضم هذه الفئة الجوانب المتعلقة بإعداد الميزانية، وتعزيز شفافية المعلومات والعمليات التشاورية، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، وتحقيق أوجه الكفاءة، وصياغة النتائج ورصدها والإبلاغ عنها.

١٦ القرار ج ص ٧٦-٩ (٢٠٢٣).

١٧ الوثيقة EBPBAC 18/3.

١٨ الوثيقة م٢٠١٥/٣٣ إضافة ٣.

١٧- **الوظائف والنظم المتعلقة بالمساءلة.** أدى تنفيذ ١٥ إجراءً من أصل ١٦ إجراءً إلى تعزيز الوظائف والنظم المتعلقة بالمساءلة، ولاسيما فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية والتقييم والتحقيق/ الرقابة وإدارة المخاطر. وأدرج بيان جديد بشأن الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي ضمن البيانات المالية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣. ويساعد هذا البيان والعمليات الداعمة له على تعزيز الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية وإدارة وتخفيف المخاطر في إعداد البيانات المالية السنوية. كما جرى توسيع نطاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقدرته المستقلة على إجراء التحقيقات. وأدى انتهاج استراتيجية جديدة معتمدة بشأن إدارة المخاطر وإطار لتقبل المخاطر، جنباً إلى جنب مع شن حملات للتوعية بالمخاطر، إلى مواصلة تعزيز القدرات الإدارية للمنظمة واستراتيجيات تخفيف المخاطر وإدارتها. وأكمل مكتب التقييم إجراء التقييم المستقل لبرنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، ممّا أسهم مباشرة في إعداد مسودة برنامج العمل العام الرابع عشر. ومثلما لوحظ في الفقرة ٨ أعلاه، فقد أُضيف إجراء جديد إلى خطة التنفيذ فيما يتعلق بالتقييم في حزيران/ يونيو ٢٠٢٤.

١٨- **منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها:** نفذت الأمانة ١٢ إجراءً من أصل ١٣ إجراءً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وهي فئة فرعية من فئة المساءلة. وأحرز تقدّم في الإجراءات المفتوحة المتبقية لتعزيز تغيير الثقافة، التي ستستغرق بطبيعتها وقتاً أطول وتتعلق بالثقافة العامة المستترشدة بالسلوكيات واستراتيجية التغيير الجاري إعدادها. وتتوافق جميع الإجراءات المتعلقة بخطة التنفيذ مع استراتيجية المنظمة الثلاثية السنوات بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، ٢٠٢٣-٢٠٢٥، ١٩ وإطارها السنوي للرصد والتقييم، ٢٠ وخطة استجابة إدارة المنظمة التي انتهت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، ٢١ وسائر توصيات الأجهزة الرئاسية بشأن هذه المسألة. ٢٢ وقد أسهم مجموع هذه الجهود في تطوير النظم والمساءلة وتغيير الثقافة والسياسات والقدرة على إجراء التحقيقات والتدريب والموارد البشرية المخصصة والدعم الذي يركز على الضحايا والناجين. ونُفذت أيضاً أدوات لتقييم المخاطر وتدابير لامتثال فيما يتعلق بمخاطر أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها على نطاق المنظمة، ولاسيما في جميع مكاتب المنظمة القطرية.

١٩- **الشفافية:** أدى تحسين المساءلة والميزانية والبرمجة إلى تعزيز الشفافية التنظيمية وتبادل المعلومات وتتبع النظم المحرز في تنفيذ الإجراءات والتوصيات. وكما ذكر في التقارير المرحلية السابقة المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية، تتضمن بوابة الدول الأعضاء الإلكترونية المخصصة ٢٣ على الموقع الإلكتروني للمنظمة ١٠ لوحات متابعة/ منصات متميزة تشمل مجالات العمل الرئيسية الواردة في خطة التنفيذ وفي توصيات فرقة العمل. وتشمل هذه المجالات برنامج العمل العام، والميزانية البرمجية (إعدادها وتنفيذها)، والإبلاغ عن النتائج، والتمويل، وتعبئة الموارد، والموارد البشرية، والمشتريات، وشؤون الامتثال وإدارة المخاطر، والتقييم، والمؤشرات الرئيسية لأداء المكاتب القطرية، ولوحات المتابعة الخاصة بخطة التنفيذ والتوصيات الأوسع نطاقاً. وقد مكّنت بوابة الميزانية البرمجية ولوحات المتابعة من إغلاق إجراءات تتعلق بمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. كما تعزز البوابة الإلكترونية الشفافية عن طريق نشر الهيكل التنظيمي المُحدّث للمقر الرئيسي للمنظمة ٢٤

١٩ **منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له: استراتيجية منظمة الصحة العالمية الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥.** جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥).

٢٠ **منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له: استراتيجية منظمة الصحة العالمية الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥. إطار الرصد والتقييم: خطة تنفيذ العام الأول.** جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥).

٢١ **خطة منظمة الصحة العالمية للتنفيذ.** جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥).

٢٢ انظر الوثيقتين ج ٤/٧٧ وم ٣٠/١٥٤.

٢٣ انظر بوابة الدول الأعضاء الإلكترونية (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥).

٢٤ **المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية (لغاية ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤).** جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥).

٢٠- **الأثر على المستوى القطري:** تمثلت إحدى كبرى أولويات المدير العام والدول الأعضاء في تحسين الأثر على المستوى القطري عن طريق تعزيز نموذج التشغيل ومواءمته عبر المستويات الثلاثة للمنظمة، وتعزيز عمل المكاتب القطرية (بما يشمل اختيار رؤساء المكاتب القطرية وتعيينهم) وتحسين نهج استراتيجية التعاون القطري. وقد نفذت حتى الآن ثلاثة إجراءات من الإجراءات الخمسة. ومن الإنجازات الكبيرة المحققة إعداد أول تفويض موحد للسلطة لرؤساء المكاتب القطرية، الذي اشترك في إصداره المدير العام مع المدير الإقليمي المعني؛ ونشر مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان المساواة المقترنة بعمليات التفويض هذه؛^{٢٥} وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بخطة العمل لإحداث الأثر في البلدان الخاصة بالفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مما سيؤدي إلى تحقيق نتائج تعزز فعالية المكاتب القطرية.

٢١- **الحوكمة.** تبين توصيات فرقة العمل وخطة التنفيذ أولوية مشتركة بالنسبة للدول الأعضاء تتعلق بإصلاح أدوار الأجهزة الرئاسية وعملياتها، ودعم اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية، وإعداد الوثائق، وتقدير تكاليف القرارات والمقررات الإجرائية. ويوجد من بين الإجراءات المنفذة البالغ عددها ١١ إجراءً ثمانية إجراءات تعزز دعم عمل الأجهزة الرئاسية، وهي تشمل ابتكارات مثل جلسات "البحث المتعمق" الكثيرة بشأن المواضيع المواضيع المطروحة في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وكذلك مواصلة توضيح طرق الموافقة والمسؤوليات المتعلقة بتقدير تكاليف القرارات. وقدمت الأمانة توصيات ودعم بشأن إصلاح الحوكمة وزيادة كفاءة الأجهزة الرئاسية وفعاليتها لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في إطار التسليم بأن إحراز تقدّم هادف سوف يتطلب عملاً حاسماً من جانب الدول الأعضاء.

٢٢- **الموارد البشرية.** نفذت الأمانة جميع الإجراءات الخمسة المتعلقة بالموارد البشرية، بما فيها إدارتها، وتحسين عمليات استقدام الموظفين، وتعزيز التنوع والتكافؤ بين الجنسين، وإدارة أداء الموظفين، وبدء تنفيذ سياسة التنقل، ونشر الهيكل التنظيمي المحدّث.

٢٣- **تعبئة الموارد.** أرسى تنفيذ جميع الإجراءات الثمانية الأساس اللازم لتنظيم الجولة الاستثمارية الأولى في عام ٢٠٢٤. كما أفضت هذه الجهود إلى وضع وتطبيق نهج جديد بشأن تعبئة الموارد ومبررات الاستثمار ونهج اجتذاب جهات مانحة جديدة، فضلاً عن تعزيز عملية توفير تمويل مرّن يمكن التنبؤ به وقادر على الصمود.

٢٤- **العمليات والإصلاحات المؤسسية.** تتضمن خطة التنفيذ النظام الجديد لإدارة الأعمال وتوسيع نطاق سلاسل الإمداد والاتصالات والبحوث ونظم البيانات والابتكار والشراكات، بما يشمل مشاركة المنظمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تمثل جميعها الأساس الذي يركز إليه تنفيذ الخطة.

التحديات المتبقية وسبل المضي قدماً

٢٥- بينما تواصل الأمانة تنفيذ إجراءاتها، فإن هناك حاجة ملحة إلى ضمان استدامة التنفيذ وحسن توقيته وفعاليتها. وتتولى الأمانة أيضاً إجراء عمليات استعراض مستمرة للمخاطر الرئيسية التي تهدد النجاح والتي ترتبط بإدارة الطلبات المتزايدة والمتنافسة في بعض الأحيان في ظل غياب الموارد الإضافية (البشرية والمالية)، وتلك التي تتصل بإدارة الأحداث غير المتوقعة. وتشمل الدوافع الرئيسية المرتبطة بهذه المخاطر ما يلي: (أ) عدم وجود أموال مخصصة تحديداً لتنفيذ خطة التنفيذ؛ (ب) وزيادة غير مسبقة في مفاوضات الأجهزة الرئاسية واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، ومشاورات الدول الأعضاء والإحاطات الإعلامية.

٢٦- وللتصدي لهذه المسائل، وضعت الأمانة استراتيجيات متنوعة لتخفيف الأثر، بوسائل منها تحديد الأولويات والتأكد من أن جميع جهود الإصلاح الداخلي متسقة ومتناسكة وفعالة ويعزز بعضها بعضاً؛ وسوف تحدد احتياجاتها الإضافية من الموارد حسب الاقتضاء.

٢٥ إدارة أداء المكاتب القطرية ومساقلتها: المؤشرات الرئيسية لأداء المكاتب القطرية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣. (تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥).

٢٧- وتهدف جميع جهود الأمانة إلى ضمان ملائمة المنظمة للغرض منها، من أجل التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. وإقراراً من الأمانة بأن عملية الإصلاح رحلة ممتدة، فإنها تبرهن على التزامها باستمرار التحسين وجهودها المبذولة لتعزيز التعلّم التنظيمي بتوثيق الدروس المستخلصة من تحسين الأداء والنظم، والاستفادة من تلك الدروس.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٨- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير؛ وهو مدعو كذلك إلى تقديم توجيهات فيما يخص السؤالين الواردين أدناه.

- فيما يتعلق بتنفيذ خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة، ما هي الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية والمالية المحدودة؟
- ما الحلول الأخرى التي يمكن اقتراحها للتصدي للتحديات المحددة؟

= = =